

مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

ملف خاص عن الكتاب المدرسي

- علي صديقي
- حياة شتواني
- الحسين زاهدي
- أحمد الكبداني
- عبد الوهاب صديقي

مقالات

- مصطفى حجازي
- الغالي أحرشاو
- بنعيسى زغبوش
- عبد العزيز قريش
- العربي الهداني
- عبد الرحيم الضاقية
- جمال الحنصالي
- يونس البوتكمانتي
- رشيد بن بيه



وظيفة المدرس في إطار البيداغوجيا التعاقدية

جمال الجنصالي

باحث في علم التربية

تعرف البيداغوجيا التعاقدية بكونها اتجاه بيداغوجي يقوم على مبدأ تعاقد المتعلمين ومدرستهم واتفاقهم على الالتزام بأداء مهام أو تحقيق مشاريع معينة، تسهم في تطوير الممارسة التربوية من جهة وتوطيد العلاقة الوجدانية الانفعالية بين المدرس والمتعلمين، وبالتالي الابتعاد أكثر عن العنف والممارسات اللاتربوية..

ومن جهته، يفيد العالم التربوي (Mialaret, G/1979)¹ بأن التعاقد البيداغوجي هو ذلك الإجراء البيداغوجي المقتبس من ميدان التشريع والصناعة، يقوم في إطار العمل التربوي على اتفاق تعاقد بين طرفين هما المدرس والتلميذ، وينبني هذا الاتفاق على مفاوضة بينهما حول متطلبات المتعلم وأهداف التعليم وواجبات كل طرف وحقوقه، وأهداف ومرامي عملية التعليم والتكوين.

الحال أن العقد الديداكتيكي/البيداغوجي يكتسي أهمية قصوى في مجال العلاقات بين فردانية القائمة بين الفاعل التعليمي والمتعلمين خصوصا في مجال اكتساب التعلّيمات، وتحقيق الأهداف المخصصة للنشاط التعليمي التعلّمي. وبالتالي، ينبغي للمدرس أن يتعاقد مع تلامذته، وذلك عن طريق تحديد المهام والأدوار والوظائف والأعمال التي يجب أن يقوم بها كل طرف في علاقته مع الجماعة. فلا بد من تحديد واجبات وحقوق كل من التلميذ والمدرس على حد سواء، ويجب أن يبنى هذا التعاقد الديداكتيكي/البيداغوجي على زواج حرية المتعلم من جهة وسلطة المدرس وقدرته على ضبط القسم من جهة ثانية؛ وكي يحقق المتعلم أولا حريته، يرى الباحث حمد الله اجبارة، أنه عليه أن يعبر عن رغباته ويترجمها على شكل أفعال، تسيرها حوافزه الذاتية التي تميزه عن باقي أقرانه كذات لها طموحها، وطريقة

اشتغالها، وأهدافه.. أما ما يخص سلطة المدرس وقدرته على ضبط القسم، فيمكن هنا أن نميز بين سلطتين هما:

أ - سلطة شخص (أستاذا كان أم مديرا أم مشرفا)، متمكن من تخصصه مطلع على تخصصات الآخرين، ضابط لآليات اشتغاله. وهذه سلطة مشروعة وغالبا ما يقبلها التلاميذ لأنها مبنية على سلطة معرفية وليس على القمع والاستبداد؛ مبنية على الاقتناع. إن هذا النوع من السلطة يسهل عملية التواصل بين أفراد المجموعة داخل القسم الدراسي.

ب - سلطة شخص غير متمكن من تخصصه، غير مطلع على التخصصات التي تفيده، غير ضابط لآليات اشتغاله، وهذه سلطة غير مشروعة لا يقبلها التلاميذ لأنها مبنية على القمع. وهذا النوع يعوق عملية التواصل بين الأستاذ والتلميذ.

لقد حدد (Pelpel 1986) المراحل التي ينبني عليها العقد الديدانكي/البيداغوجي، وسنحلل كل مرحلة على حدة مبرزين الوظيفة البيداغوجية للمدرس عند كل محطة:

المحطة الأولى: الإخبار؛

يكون مشتركا بين المتعاقدين متعلقا بالبرامج والأهداف ومدد الإنجاز والمعطيات المادية... ومن تم، فالوظيفة البيداغوجية للمدرس تبقى أساسية وحاسمة خلال هذه المحطة، حيث من الجائز أن يخبر الجماعة الصفية، بشكل صريح، بالأهداف والكفايات التي ينوي تحقيقها من خلال الوضعيات الديدانكية التي يحضرها ويعدها، فضلا عن وضع الجماعة الصفية في الصورة وإطلاعها على القانون الداخلي للمؤسسة ومحتوى البرامج الدراسية والمنهاج Curriculum أيضا، وفق مقاربة شمولية تنفيا إشراك المتعلم في العملية التعليمية التعلمية بكل أبعادها، بغية تجويد الممارسة التربوية وتهيئ المتعلم لاتخاذ القرارات السليمة واكتسابه روح النقد والتفاعل مع المادة الدراسية ليس على أساس معطى مادي فحسب بل كصورة من صور التطبيقات الاجتماعية ذات البعد المعنوي.

المحطة الثانية: الالتزام؛

أي مساهمة كل طرف (المدرس والمتعلم) في التوقيع على العقد والالتزام بينوده خلال إنجازهم. ونظام الإلزام هذا هو بمثابة عقد بين المدرس والمتعلم، ومعنى هذا أن عنصر المفاجأة أو التشويق أصبح أمرا غير مرغوب فيه حيثما يتم تحديد الأهداف وإشعار المتعلم بها والتعاقد عليها بين طرفي العملية. وهنا يدخل الطرفان معا في إستراتيجية محكمة تفرزها طبيعة المادة المعدة للتدريس، وتتقلص حرية المدرس هنا لتخضع لوتيرة التعلم بمعنى أن كل خروج عن هذه الوتيرة هو في حد ذاته نقض لهذا العقد.

إن الصيغة الضمنية للعقد الديدانكي/البيداغوجي تسود حيثما التزم الأطراف

بالمسؤوليات المحددة، وحالما يشذ التعليم عن مجراه يبرز هذا العقد بصيغة صريحة ويلزم العودة إلى تعديل مسار هذا النظام.

من خلا هذه القراءة التحليلية للمحطة الثانية تتضح بجلاء أن وظيفة المدرس البيداغوجية تتبدى في إقناع الجماعة الصفية بشكل سلس وممنهج وصريح بعيدا عن التسلط والعنف ومحاولة السيطرة على المواقف التعليمية التعلمية، بالالتزام العفوي والايجابي بالتعاقدات التي يتفق عليها الطرفان، وبالتالي، ضمان الانخراط التلقائي في جو العمل المدرسي أثناء مرحلة التفعيل والإنجاز. هنا يجب ألا يغيب عن بالنا أهمية «الالتزام» في الرقي بالفكر التربوي عامة ونقاء المناخ الذي تدور فيه أحداث الممارسة التربوية بخاصة.

سنسوق في ذات السياق مثلا عن الوظيفة البيداغوجية للمدرس، ودوره في تحقيق الالتزام engagement بينود العقد الذي يربطه مع الجماعة الصفية؛ حيث يتفاوض المدرس مع أفراد الجماعة الصفية منذ بداية السنة الدراسية حول نظام معين خاص بالتقويم.

نأخذ كمثال المستوى الأول ابتدائي، يقترح المدرس نظام الأشكال الهندسية عوض الأرقام التي تمنح عادة خلال عملية التقييم التربوي والتي تعبر عن مدى تحقق الكفايات المطلوبة من خلال إنجاز المتعلم لنشاط تعليمي تعليمي ما، حيث يتفق المدرس مع المتعلمين على ذلك وفق الجدول التالي:

| الشكل الهندسي | العبارة التقييمية المناسبة |
|---------------|--------------------------------------|
| | عمل دون المتوسط / غير مكتسب للكفاية |
| | عمل متوسط / في طريق الاكتساب للكفاية |
| | عمل جيد / مكتسب للكفاية |

ونتيجة لهذا التعاقد الصريح بين المدرس من جهة والتلميذ المستهدف الأول من العملية التقييمية التربوية من جهة أخرى، يلتزم الطرفان بهذا النمط أثناء تقييم الوضعيات الديدانكتكية وإنجازها، رغبة في تسهيل التواصل التربوي وتيسير سبل التعامل مع الانتاجات التعليمية التعلمية للمتعلمين خلال المرحلة الابتدائي الأولى.

المحطة الثالثة: الضبط؛

ويتعلق الأمر بتدبير سير العمل ومراجعتها من طرف المتعاقدين. هنا ستتضح الوظيفة البيداغوجية للمدرس كطرف في العقد الديدانكتكي/البيداغوجي؛ حيث ينبغي عليه تدبير سير الممارسة البيداغوجية بعد مفاوضة الطرف الآخر في العقد البيداغوجي وهو المتعلمين وصولا إلى اتفاق إيجابي، كيف ذلك؟

نأخذ كمثال النصوص القرائية التي تروجها المدرسة عبر منهاجها الدراسي والتي لها علاقة بالمقررات الدراسية؛ إذ يستوجب منطق التعاقد الديدانكتيكي/البيداغوجي أن يتم اختيار النص القرائي الأنسب للجماعة الصفية والذي يحاكي الواقع المعيش للمتعلم (أخذا بعين الاعتبار الوضعيات الدالة) ويلامس المستوى السوسيوثقافي للجماعة الصفية.. فوظيفة المدرس، بيداغوجيا، تكمن في التفاوض الإيجابي مع المتعلمين قصد اختيار النص القرائي الأجود والأنسب في إطار مبادئ التربية على الاختيار، دون أن يغفل المدرس الالتزام الضمني والرسمي مع التيمات التي تروجها المجالات التربوية وفق نظام الوحدات الديدانكتيكية المعلن عليها، وبعبارة أخرى، الاتفاق مع المتعلمين حول النص القرائي المختار من طرفهم مع ضمان توافق قيمه البيداغوجية مع الكفايات المسطرة رسميا.

وكنتيجة لهذا الإجراء البيداغوجي، يحقق المدرس الكفايات النصية *Compétences textuelles* المرجوة من خلال تقديم النص القرائي المتفق حوله بمعية المتعلمين، وبالتالي ضمان مشاركة عالية للجماعة الصفية في سبيل إنجاح الفعل التعليمي التعليمي.

المرحلة الرابعة: التقويم؛

وهي مرحلة فحص مدى تحقق أهداف العقد الديدانكتيكي/البيداغوجي من لدن المدرس، حيث تغدو وظيفة هذا الأخير البيداغوجية خلال هذه المرحلة حاسمة للغاية، إذ يتعين عليه اختيار أنسب الآليات التقويمية قصد معرفة من مدى تحقق أهداف العقد، وذلك عبر استخدام نظام الفحص *systeme d'audit* الذي تثوي خلفه ثقافة تشاركية تربوية تروم تفعيل ديمقراطية التعليم من خلال مشاركة المتعلمين في تقييم أهداف العقد. وخير دليل على هذه الوظيفة البيداغوجية الخاصة بالمدرس ما تروجه بيداغوجيا الإدماج في شقها التقويمي المتجسد في شبكات التحقق؛ حيث تعطى للمتعلم فرصة للتحقق الذاتي من مدى تلاؤم منتوجه مع المنتج المنتظر.. وفق عقد ديدانكتيكي/بيداغوجي بين المتعلم والمدرس. وهنا نستحضر البعد الإبداعي في الممارسة البيداغوجية، ووظيفة المدرس الأساسية في سبيل تقييم مدى تحقق أهداف العقد الديدانكتيكي/البيداغوجي.

صفوة القول؛

من الغفلة عدم الانتباه إلى الجانب الغير المضيء في تبني المدرس والمتعلم معا لأسلوب العقد الديدانكتيكي/البيداغوجي؛ حيث يظهر هذا الأخير كإطار تنظيمي، عندما تهك أحد بنوده من طرف أحد الأعضاء المشكلين للعلاقة الديدانكتيكية/البيداغوجية. وهكذا نلاحظ مع الباحث محمد مباشري بأن طبيعة الصعوبات التي يواجهها المتعلمون في بعض الأحيان

تكون ناجمة إما عن الفهم السيء لبنود العقد الديدانكتيكي/ البيداغوجي أو عن رفضهم لها، ولكن هذا الرفض غالبا ما يكون مستترا وضمنا لدى المتعلم المغربي لاعتبارات علائقية مشدودة لهاجس الخوف وعدم القدرة على المواجهة.

ومهما يكن، فإن التزام المدرس بوظيفته البيداغوجية في إطار ما يسمى بالعقد الديدانكتيكي/ البيداغوجي سيساعد لا محالة في تجويد الممارسة التربوية، وتحقيق أهدافها المرجوة بكثير من الاقتناع والليونة وبعيدا عن الممارسات التقليدية التي يحيل على التحكم المفرط والقمع المستفز والسيطرة المطلقة على المواقف التعليمية التعلمية والتي مع الأسف مازالت تستشري بقوة بمدارسنا المغربية، وبالمقابل فإن أهم شيء يجب أخذه بعين الاعتبار في تربية الأطفال - في نظر L. Ron Hubbar 1977- هو مشكلة تكوينهم دون تحطيمهم. عليكم أن تربوا طفلكم دون أن تتحكموا فيه، حتى يكون متحكما في ذاته في كل وقت.

المراجع المعتمدة (مرتبة حسب سنوات الإصدار):

- حمد الله اجبارة (2011)، « الهدر المدرسي الأسباب والعلاج»، الطبعة الأولى، منشورات علوم التربية، العدد 26، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية.
- محمد الدريج (2011)، « عودة إلى تعريف الديدانكتيك أو علم التدريس كعلم مستقل»، مجلة علوم التربية، العدد 47، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية.
- عبد الكريم غريب (2006)، « المنهل التربوي- معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديدانكتيكية والسيكولوجية »، الجزء الثاني، منشورات عالم التربية، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية.
- محمد مباشري (2002)، « الخطاب الديدانكتيكي بالمدرسة الأساسية بين التصور والممارسة-مقاربة تحليلية نقدية-»، السلسلة البيداغوجية 19، الطبعة الأولى، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، المملكة المغربية.

Pelpe, P(1986), « Se former pour enseigner », Bordas, Paris

Mialaret, G(1979) ; « Vocabulaire de l'éducation », Puf, Paris

<http://nachatfcicasa.eklablog.com/-c279953>

الهوامش

- 1 - يعتبر غاستون ميلاري من المؤسسين الأوائل لعلوم التربية بأوروبا عامة وفرنسا بشكل خاص ولديه صنافة خاصة بهذا الحقل المعرفي العلمي.